

احتواء أم مواجهة أم تقارب؟

ببغداد ١٥/١٠/١٩٧٩
بقلم غسان سلامة

ما هو الخيط الذي يربط دخول الطالبان الى كابول وسيطرة مسعود البرزاني على كردستان العراق، والخطط الجارية لنقل النفط من بحر قزوين، وتنامي القوة العسكرية الاميركية في الخليج، مع السناتور الفونس داماتو، ممثل نيويورك في مجلس الشيوخ الاميركي؟

هذه العناوين (واخرى) يجمعها خيط يتضح يوما بعد يوم: استراتيجية اميركية واسعة لتطويق ايران. ذلك ان اقتناعا مثلثا استقر تدريجا في الادارة الاميركية خلال السنين القليلة الماضية، عناصره:

اولا - ان النظام السياسي الذي انشأه عام ١٩٧٩ آية الله الخميني في ايران ثابت ومستقر، وان معارضته ضعيفة وهامشية، وان محاولات زعزاعته من الخارج بائسة وعقيمة. فالنظام الايراني استطاع مزج الروح القومي الايراني العميق الجذور بالنفس الاصولي بحيث تمكن من استيعاب تناقضاته الداخلية وعزل معارضيه. وتمكن النظام، خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها منذ وفاة الخميني، من مد الجسور نحو التجار والمقاولين وعموم البازار الايراني، بينما يعتمد ملايين الايرانيين على النظام القائم لاعالهم وتأمين قوتهم اليومي. من هنا تبدل واضح في الكلام الغربي اجمالا، والاميركي خصوصا، عن ايران. فبينما كنا نسمع منذ سنتين أو ثلاث تنبؤات

- التتمة في الصفحة ١٦ -

بقرب سقوط النظام وتحليلات تؤكد دخوله مرحلته "الفورباتشيفية" الآيلة لانهيائه، ازداد الاقرار اخيرا بثباته وديمومته سنوات طويلة.

ثانيا - ان ذاك النظام، ورغم بعض سياسات الانفتاح في المجالات الاقتصادية والثقافية والديبلوماسية، ما زال في جوهره مناهضا للمصالح الاميركية. ألم يؤكد الرئيس رفسنجاني اخيرا ان لايران "رسالة كونية في مواجهة قوى الظلم والهمينة؟" ألم تشهد ايران اخيرا مزيدا من التشدد في مجال التعبير عن الافكار الثورية ونبذ دعاة الليبرالية من امثال عبد الكريم سروش؟ ألم تزل الفتوى الشهيرة عالقة فوق رأس سلمان رشدي؟ ألم تتكرر الحملات العنيفة ضد اي ايراني دعا (او اعتبر انه يدعو) لنوع من التقارب مع الولايات المتحدة؟ ألم تؤكد طهران مرارا وتكرارا رفضها القاطع لمفاوضات التسوية بين العرب واسرائيل؟ كلها ظواهر تؤكد تقييما لايران بوصفها دولة ذات طموحات قومية كبرى ان لم تكن توسعية، تحكما ايدولوجيا ثورية تهدد استقرار حكومات المنطقة الموالية للغرب.

ثالثا - ان الوسيلة الفضلى للدفاع عن المصالح الاميركية هي في اتباع سياسة شبيمة باستراتيجية التطويق التي اعتمدها واشنطن مع موسكو غداة الحرب العالمية الثانية. وتتضمن هذه السياسة عددا من المبادرات، كتعزيز الوجود العسكري الاميركي في الخليج، ومعاقبة القوى السياسية التي تتعامل مع طهران عبر دعم مناوئها، واستصدار التشريعات الآيلة لوقف نقل التكنولوجيا ومنع تدفق الاستثمارات المالية اليها.



هذا الاقتناع الاميركي المثلث هو في اساس عدد من التطورات السياسية المهمة التي عصفت بالمنطقة خلال الاسابيع القليلة الماضية.

فتعزيز الوجود العسكري الاميركي في الخليج الموجه رسميا ضد ايران والعراق معا وفقا لشعار "الاحتواء المزدوج"، يهدف عمليا الى تغليب مواجهة "التمدد الايراني" على ردع القدرة العراقية. فالتحذيرات الصاروخية او الكلامية التي ترسلها واشنطن نحو بغداد موسميا لا تناقض قرارة للوضع تعتبر ان العراق لم يعد يشكل خطرا عسكريا داهما على الدول المحيطة بالنظر لما اصبحت به ترسانته من اضعاف منهجي لقدراته خلال تدمير الصواريخ، ومصانع الاسلحة غير التقليدية، ومناطق منع التحليق الجوي والمراقبة الدولية شبه اليومية، ناهيك بنضوب شبه كامل للتسوق العراقي في سوق السلاح الدولية. في المقابل فان ايران ما زالت في عز اعادة بناء ترسانتها التي تعززت اخيرا بصواريخ صينية الصنع، وبتكنولوجيا نووية متوسطة التقدم، ناهيك بغواصة ثالثة روسية الصنع قد تلتحق بالبحرية الايرانية قبل نهاية السنة.

وعادت بالتالي نعمة قديمة تدعو الى ضرورة المحافظة على وحدة العراق والاحتفاظ به كنوع من الوزن المقابل لتنامي القدرات الايرانية. وهذا هو ما يفسر الاعتدال الملحوظ في الرد العسكري الاميركي على التحديات العراقية الاخيرة والنذب الرسمي الواضح لبعض المقولات التي ظهرت اخيرا في الولايات المتحدة والتي دعت الى تفكيك العراق بصورة جذرية كحل نهائي للتحدي الدائم الذي تمثله بغداد. وتفسر هذه العودة الضمنية لمنطق اللعب على توازن القوى بين بغداد وطهران وآس واشنطن الواضح من حركات المعارضة العراقية وتخليها شبه التام عن دعمها وتبنيها.

اما في كردستان العراق، فقد ادت هذه السياسة المركزة على احتواء ايران الى معاقبة جلال الطالباني بتهمة التعاون مع ايران. فمن الواضح ان واشنطن كانت تعارض بقوة محاولة "الاتحاد" السيطرة على عموم كردستان بالتعاون مع ايران. من هنا تأنيب الطالباني على سماحه بدخول عناصر من الحرس الثوري الايراني الى كردستان في اواخر تموز الماضي وتفهم (وفي الارجح اكثر من ذلك) لقيام البرزاني بالاعتماد على القوات العراقية لاستعادة اربيل ولاستئثار بحكم كردستان العراق.

وشهدت افغانستان تطورا شبيها اذ رأينا تفهما (وفي الارجح اكثر من ذلك) اميركا للدعم الباكستاني الواسع لحركة الطالبان، سمح لها بدخول كابول، اقل من عامين بعد انطلاقتها من مدينة قندهار. ومن الواضح ان واشنطن انحازت بقوة الى اسلام اباد في عملية التنازع على النفوذ الجارية منذ سنوات بين ايران وباكستان، رغم الطبيعة الاصولية المتشددة لحركة الطالبان التي سارعت واشنطن الى الاعتراف بها حكومة شرعية تمثل افغانستان، بينما تكلأت اعوانا عن الاعتراف بالحكومة السابقة التي كان برهان الدين رباني رئيسا لها.

وفي الانحياز للطالبان قرار يتجاوز ذلك الدعم الواضح الذي قدمته الادارة الاميركية لشركة يونوكال النفطية الاميركية الساعية لمد خط غازي يربط تركمنستان بالمحيط الهندي من خلال افغانستان وباكستان. فتلك الشركة لم تخف يوما انها تعمل لنصرة الطالبان بحيث تنشأ في كابول سلطة موحدة قادرة على فرض الامن وجعل مد ذاك الخط ممكنا. كما ان الشركة اعلنت بوضوح انها تحظى في مسغافها هذا بدعم الرئيس كلينتون شخصيا. لكن الاستراتيجية الاميركية تتجاوز هذا المشروع بالذات اذ تهدف الى تعزيز الروابط (من طرق وسكك حديد وخطوط نقل الغاز والنفط) بين جمهوريات آسيا الوسطى والمحيط الهندي، بحيث تضعف تدريجا من حدة اعتمادها على ايران وروسيا معا كمصادر لمنتجاتها نحو المياه الدافئة.

وتقدم اذربيجان مثلا اضافيا على هذه السياسة اذ تحاول واشنطن دفع رئيسها حيدر علييف لتصدير حصة بلاده من نفط بحر قزوين بدون المرور بروسيا ولا ايران. وقد مورست ضغوط اميركية هائلة (وناجحة) حملت الرئيس الاذربيجاني على رفض اعطاء الشركة الوطنية الايرانية حصة ولو محدودة من المجمع الدولي الذي انشئ، خلال الصيف لاستخراج وتسويق النفط الاذربيجاني.

ويرى المراقب امثلة اخرى واضحة على هذا الاحتواء الشامل والذي يزداد تشددا. فقد تفلح الضغوط الاميركية على تركيا في منعها من تنفيذ المشروع الكبير لاستيراد الغاز من ايران من خلال خط جديد يربط استنبول بتهريبز. ومن المتوقع ان تطبق خلال اسابيع عقوبات دولية على السودان (شبيمة بتلك المطبة حاليا على ليبيا) لاسباب عديدة منها تفاهم الخرطوم مع طهران واتهام غربي للنظام السوداني بانه يسهل امتداد النفوذ الايراني في القارة الافريقية. وتنسحب هذه الاستراتيجية طبعاً على ما يسمى بقانون داماتو الذي يعاقب اي شركة عالمية توظف اكثر من ٤٠ مليون دولار سنويا في صناعة النفط الايرانية او تتاجر معها باكثر من ١٠ ملايين، مما اثار حفيظة الاوروبيين والاسيويين المنخرطين في السوق الابرائية الرحبة.

هل لهذا الاحتواء الشديد الساعد والواسع التنفيذ ان يستمر بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة؟ الواقع ان احتمالات استمراره تبدو اليوم قوية لانه يرتكز على مقومات لها طابع الديمومة، ان في تحليل اميركا للنيات الايرانية او في اصرار طهران الواضح على السير قدما في سياسات تهدف الى خرق هذا الاحتواء وتجاوزه. غير ان هناك معطيات جديدة قد تدفع نحو تغيير هذه السياسة في اتجاهين متناقضين تماما.

فسياسة الاحتواء الشامل الجارية حاليا قد تنزلق الى مواجهة مباشرة في بعض الاحوال، ومنما تؤكد واشنطن من ان لايران علاقة مباشرة ببعض العمليات الكبرى التي جرت اخيرا كانهجرا الخبر في المملكة السعودية او تفجر طائرة "تي دبليو اي" فوق نيويورك. وقد تنزلق واشنطن الى المواجهة ايضا ان تخلت طهران، على غير ما عودتنا خلال الستين القليلة الماضية، عن حذرهما التام وقامت بتهديد امن هذه الدولة الخليجية او تلك. وقد تأتي المواجهة ايضا في حال تأكيد واشنطن من ان ايران على وشك التوصل الى انتاج اسلحة نووية، وهو امر تراقبه دول الغرب بصورة حثيثة بل عصبية. في ظروف كهذه، قد نرى الولايات المتحدة تتخلى عن سياسة التطويق غير المباشر والانخراط في مواجهات عسكرية من نوع تدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ او حتى من نوع حرب الخليج (١٩٩١).

ولكن سياسة الاحتواء هذه قد تتطور ايضا في الاتجاه المعاكس اذ ظهرت في الآونة الاخيرة في الصحافة الاميركية كتابات عديدة تدعو، على العكس، الى تطبيع العلاقات مع طهران وتعزيز محاولات التفاهم معها. والمثير للدهشة ان هذا الميل بدأ يتعاظم لدى كتاب وفي مجلات عرف عنها تعاطف قديم مع اسرائيل، ان على اعمدة جريدة "النيويورك تايمز" او في مجلة "نيوريابليك" الشهيرة بارتباطها باسرائيل. وفي المناسبة، فان لهجة العداء الشديد لايران التي ميزت الخطاب الرسمي الاسرائيلي ايام رابين وبيريس قد خفت حدتها كثيرا منذ وصول "الليكوند" الى السلطة في آخر ايار الماضي، وكان قادة اسرائيل الجدد عادوا الى منطقتي اسرائيلي قديم يقوم على استعداد الجوار العربي المباشر (ولاسيما مصر وسوريا) وعلى محاولة تحييد الجوار الاقليمي الابعد (ولاسيما ايران وتركيا). وفي الارجح ان هذا التحول النوعي في الخطاب الاسرائيلي يؤثر مباشرة على عدد من الكتابات الاميركية المتكررة الداعية الى محاولة التقارب من ايران واقناعها بعدم التدخل في النزاع العربي - الاسرائيلي لقاء تنازلات تقدم لها في اماكن اخرى من آسيا.

من هنا عودة موضوع ايران الى الصدارة في جدل مفتوح بين دعاة استمرار الاحتواء (وهي ما زالوا، على ما يبدو، في موقع قوي)، ودعاة المواجهة المفتوحة، وفئة ثالثة علا صوتها اخيرا تدعو الى التقارب والتفاهم مع ايران. ويدفع هذا الجدل نحو مزيد من التمايز بين اسرائيل واميركا، اللتين اجتمعتا خلال مرحلة حكم رابين - بيريس على نظرة شبه واحدة للاوضاع في المنطقة، بينما تدفعهما نظرة "الليكوند" للتسوية وللعرب ولايران نحو الافتراق، بل ربما نحو التصادم.

ولا ضرورة البتة لذكر الانعكاسات الهائلة لاي من هذه المسارات الثلاثة على مستقبل المفاوضات بين العرب واسرائيل وبالتالي على الاوضاع اللبنانية. فان كان من قاعدة اساسية لما هو جار فهو ذلك الارتباط الحميم بين التحولات الحاصلة في الخليج من جهة، وتلك المرتبطة بالتسوية مع اسرائيل من اخرى. اما محاولات عزلهما فقد باءت بالفشل. فاذا كانت واشنطن تريد ان تعزل موضوع النفط عن معضلة فلسطين، فلا اسرائيل ولا ايران، ولا معظم الدول العربية مستعدة لمسايرتها في ذلك.

غسان سلامة